النواب يناقش في جلسته القادمة تقرير «التحقيق في عقود التوظيف»

لجنة التحقيق توصي بمنح أولوية التعاقد للشركات التي توفر عمالة وطنية

مطالبة الحكومة بالاستغناء عن التعاقد الخارجي في مجال تقنية المعلومات

كتب وليد دياب

وياسمين العقيدات:

يستعرض مجلس النواب في جلسته القادمة التقرير النهائي للجنة التحقيق النيابية بشأن عقود التوظيف لتوريد القوى العاملة في الوزارات والهيئات والشركات الحكومية، حيث خلصت لجنة التحقيق في نهاية تقريرها الى ٢٢ مقترحا وتوصية، و٢١ ملاحظة واستنتاجا، وتمثلت ابرز التوصيات في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادرة في الثلاث سنوات الأخيرة والمتصلة بمحاور عمل اللجنة، وإصدار قانون جديد ومتطور لتنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية، وزيادة عدد الموظفين في مجلس المناقصات والمزايدات، وإيجاد الآليات التي تسهم في خلق شراكة بين صندوق العمل «تمكين» وكافة الجهات والشركات الحكومية من خلال تفعيل برامج دعم الأجور للبحرينيين المتعاقد معهم ضمن شركات توريد وتوفير العمالة، بل وإعطاء الأولوية للشركات التي تقوم بتوظيف وتوريد المواطنين للاستفادة من كافة برامج الدعم المقدمة من تمكين.

كما طالبت اللجنة بمنح الأولوية في التعاقد للشركات التي توفر عمالة وطنية، وإلزام الوزارات والهيئات والشركات الحكومية بإيجاد جهة مستقلة أو آلية تضمن مراقبة الحاجة الفعلية إلى إبرام عقود التوظيف وتوريد القوى العاملة، ومراجعة الهياكل الوظيفية لكافة الجهات الحكومية، مع إعادة إدراج الوظائف التي تم إلغاؤها على الهياكل الوظيفية، وتعديل الهياكل الوظيفية لتتضمن شواغر إضافية للوظائف الاستشارية ووظائف تقنية المعلومات، والاستغناء عن التعاقد الخارجي وعقود التوريد خصوصاً في مجال تقنية المعلومات نظراً إلى حساسية المعلومات والآثار المترتبة على مجال تقنية المعلومات والأمن السيبراني.

ودعت الى توطين بعض الوظائف في القطاع الخاص بشكل كامل كوظائف الحراسات الأمنية، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات وغيرها، وإلزام شركات التوريد بوضع خطط لتدريب وتأهيل البحرينيين لإحلالهم محل الأجانب، وقيام وزارة المالية والاقتصاد الوطني بوضع الآليات التي تضمن تحقيق رقابة أكبر على تنفيذ عقود التوظيف والتوريد، وقيام الجهات المختصة بالتنسيق مع إدارة الأوقاف السنية لبحرنة كل من وظيفتي الإمام والمؤذن بشكل كامل.

وأوصت بإخضاع كافة الشركات الحكومية التي تمتلك فيها الحكومة أكثر من ٥٠% لقانون المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، وإلزام الشركات المتعاقد معها من قبل الجهات والشركات الحكومية بتوفير أو توريد نسبة محددة من العمالة الوطنية، وفرض آليات أكثر تحقيقاً للرقابة والدقة تلزم الشركات باستمرار تحقيق نسبة البحرنة، والعمل على إنشاء شركات حكومية تحت مظلة شركة ممتلكات البحرين لتوريد القوى العاملة في الوزارات والهيئات والشركات الحكومية.

وجاءت ملاحظات لجنة التحقيق بأن التوظيف عن طريق عقود التوريد وعقود العمل الجزئي والمؤقت الذي يتم بداعي توفير النفقات قد يضر بالمواطن من حيث الامتيازات الوظيفية، وأن رد الوزارات والهيئات والشركات الحكومية التي تسلمتها اللجنة لم يتضمن بياناً كافياً حول وجود جهة مستقلة أو آلية تضمن مراقبة الحاجة الفعلية لإبرام عقود التوظيف وتوريد القوى العاملة، وان إلغاء عدد من الوظائف في الهياكل الحكومية، ذات الدرجات الوظيفية التي لا تتطلب مؤهلات تعليمية عالية (مثل حراس الأمن/ السواق/ المراسلون/ غيرها)، أدى إلى التوسع في اللجوء إلى التعاقدات الخارجية، وان بعض الشركات الحكومية غير خاضعة لقانون المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، وتضمنت عقود التوظيف وتوريد القوى العاملة في بعض الوزارات والهيئات والشركات الحكومية توظيف عدد من المواطنين، الأمر الذي أسهم بشكل إيجابي في توفير وظائف للبحرينيين، وخصوصا أن عدداً من الجهات قامت بتثبيت ذوي الكفاءة منهم بشكل دائم ضمن الهياكل الوظيفية.

وزارة شؤون مجلس الوزراء: تقليل الاعتماد على المستشارين المعارين خلال السنوات القادمة

كشفت وزارة شؤون مجلس الوزراء عن العمل على خطة إحلال بالتعاون مع جهاز الخدمة المدنية لاستحداث أربع وظائف قانونية في هيكل الوزارة وذلك ليتم الاستفادة من الموظفين المعارين والعاملين في اللجنة الوزارية ونقل الخبرات المعرفية إلى الموظفين الذين انضموا إلى الوزارة مع بداية عام ٢٠٢٤، على أن يتم تقليل الاعتماد على المستشارين المعارين خلال السنوات القادمة، بالإضافة إلى التواصل مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بخصوص توظيف خريجي برنامج تنمية الكوادر في قطاع تقنية المعلومات.

وأضافت الوزارة خلال ردها على لجنة التحقيق البرلمانية بشأن عقود التوظيف وتوريد القوى العاملة في الوزارات والهيئات والشركات الحكومية، بأن الوزارة تعاقدت جزئيا مع أربعة موظفين بحرينيين في مجال الخدمات المساندة على الدرجة الوظيفية العمومية (٤)، فيما تعاقدت مع موظفين اثنين غير بحرينيين في مجال تقنية المعلومات تتراوح درجاتهم الوظيفية بين الدرجة العمومية (٩) والدرجة التخصصية (٦)، وقد تم بالفعل الاستغناء عن أحدهما.

وبينت الوزارة أنه في السنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٢ قامت الوزارة بتوفير مستخدم مكتب واحد وذلك بالتعاقد مع إحدى شركات القطاع الخاص، ولم تتجاوز التكلفة السنوية لهذا التعاقد مبلغ ٤٠٠٠ دينار، وأما في عام ٢٠٢٣ وبعد إعادة تنظيم وزارة شؤون مجلس الوزراء وضم عدد من المراكز التنظيمية إليها والتي تعنى بالقيام بأعمال الأمانة العامة وأعمال اللجان الوزارية، فقد ترتب على هذا الأمر استمرار التعاقدات السارية والتي تم إبرامها مسبقاً من المراكز التنظيمية المنضوية في الوزارة بحسب احتياجاتها، وعليه فقد قامت الوزارة بإبرام تعاقدات مع مؤسسات القطاع الخاص في عام ٢٠٢٣، حيث تعاقدت لتوفير خدمات مستخدمي المكتب بتكلفة سنوية تبلغ ١٤,٥٢٠ ديناراً بحرينيًا، متضمنة الاستعانة بعدد (٥) عاملين، وتعاقدت لتوفير عمال نظافة لقسم الوثائق بمنطقة سترة، وذلك بتكلفة سنوية تبلغ ٧,٣٩٢ ديناراً بحرينيًا، متضمنة الاستعانة بعدد (٣) عاملين، بالإضافة الى التعاقد لتوفير خدمات حراسة المبنى قسم الوثائق بمنطقة سترة بتكلفة سنوية تبلغ ١٩,٢٧٢ ديناراً بحرينيًا، وذلك مع وزارة الداخلية، والتعاقد لتوفير خدمات استشارات قانونية بقيمة ٣١١,٠٣٠ ديناراً سنويًا، وبموجب جزئية من هذا العقد فقد تم توفير عدد (٢) مستشارين قانونيين بحرينيين، حيث ان جميع هذه العقود يتم صرف مدفوعاتها من بند المصروفات المتكررة.

وبينت الوزارة أنه وفي إطار تولي اللجنة الوزارية للشؤون القانونية والتشريعية مسؤولية دعم وتنفيذ العمل التشريعي الحكومي، فإن الوزارة قامت في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ بالتواصل مع الجهات الرسمية المعنية للقيام بالإجراءات اللازمة لاستعارة عدد (٥) من المستشارين العاملين من إحدى الهيئات القانونية عالية المستوى بإحدى الدول العربية الشقيقة، وذلك لمواصلة عملهم باللجنة الوزارية للاستفادة من خبراتهم القانونية وحسن إلمامهم بكافة المسائل الدستورية والتشريعية بالمملكة، وتتراوح درجاتهم الوظيفية بين الدرجة التخصصية (٧) والدرجة التنفيذية (٥).

١٤ عامل نظافة «أجنبيا» في وزارة الصناعة والتجارة

كشفت وزارة الصناعة والتجارة أن الوزارة أبرمت عددا من العقود المالية لتوريد أيدي عاملة خارجية بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات ذات العلاقة، حيث تم توظيف عمالة وطنية متضمنة توفير حارس امن بحريني لمكتب وزير الصناعة والتجارة، وعدد ١٠ حراس أمن بحرينيين لتغطية منطقة البحرين العالمية للاستثمار والمناطق الصناعية في الحد، كما تم إبرام عقد لتوفير مستخدم مكتب بحريني لمدير إدارة التسجيل مدة سنة واحدة، وأيضاً قد تم إبرام عقد لتنظيف المكاتب الإدارية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والمرافق التابعة لها وذلك عن خلال توفير عدد ١٤ عامل نظافة (أجنبي).

أما بخصوص عدد الموظفين المعينين بطريق التعاقد في الوزارة فقد استعانت بموظف واحد بحريني بنظام العمل الجزئي، ويعمل في شأنه بأحكام القوانين والأنظمة التأمينية.

وزارة الصحة: ٢٥ بحرينيا وأجنبي واحد معينون بطريقة التعاقد

بينت وزارة الصحة أنها تقوم بدراسة إحصائيات حجم العمل بالتنسيق مع جهاز الخدمة المدنية ودراسة مدى الاحتياج الفعلي للمشروع والعائد المتوقع من المشروع، وأما بالنسبة الى الجهة المكلفة بمراجعة اشتراطات العقود، فيتم ذلك من خلال التنسيق بين قسم المشتريات بالوزارة والإدارة المشرفة، وتقوم الإدارة المشرفة على الخدمة بالتأكد من التزام المورد بتوظيف المواطنين في الوظائف المطلوبة، مع العلم بأن جميع العقود التي أبرمتها الوزارة تم الالتزام بكافة بنودها وبيان إذا كان العاملون من البحرينيين، أو أنه تم التحقق من شهادة نسب البحرنة لدى الشركة.

وكشفت الوزارة عن وجود ٢٥ بحرينيا وأجنبي واحد موظف معينين بطريقة التعاقد في وزارة الصحة، حيث انهم موزعون في عدد من التخصصات، منها مجال الأغذية ومجال المختبر ومجال الصيدلة ومجال الإدارة ومجال الشؤون المالية، اما الموظف الأجنبي فتعيينه في مجال الاستشارة القانونية.

وزارة الخارجية: ١٥ موظفا أجنبيا استشاريا وتقنيا وإداريا وخدمات مساندة في الوزارة

كشفت وزارة الخارجية أن عدد الموظفين الأجانب الذين تم التعاقد معهم يبلغ ١٥ موظفاً تتوزع اختصاصاتهم ما بين وظائف استشارية ووظائف تقنية وتخصصية ووظائف إدارية وخدمات مساندة، اما بخصوص عدد الموظفين البحرينيين بعقود فمجموع عددهم ٤ فقط منقسمين في وظائف استشارية ووظائف خدمات مساندة.

الإسكان: إلغاء بعض الوظائف لتوجيه الدعم إلى القطاع الخاص

كشفت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني أن الوزارة في طور دراسة كيفية الاستفادة من دعم تمكين لتوظيف البحرينيين، كما تم إلغاء بعض الوظائف لتوجيه الدعم الى القطاع الخاص، بالإضافة الى وجود دراسات قائمة للتعديل على هياكل الوزارة، كما انها أبرمت عقوداً بشأن النظافة والحراسة والصيانة ودعم الأجهزة الإلكترونية.

وبينت الوزارة خلال ردها على وجود موظف واحد يعمل في وظيفة مساندة بعقد جزئي ينتهي في منتصف ٢٠٢٤م، وفي حال الحاجة الى إبرام عقود التوظيف الداخلي والخارجي يتم دراسة الحاجة الأساسية لشغل الوظائف بعد التأكد من عدم توافر بحرينيين مؤهلين، ومن ثم التأكد من توافر ميزانية معتمدة للتوظيف وتوفر السقف والشاغر الوظيفي، بعدها تتم مخاطبة جهاز الخدمة المدنية للحصول على الموافقات المطلوبة، وبعدها يتم إبرام عقود التوظيف.

٥٠ جهة حكومية تأخرت في تسليم مرئياتها للجنة التحقيق النيابية حول عقود التوظيف

كشفت لجنة التحقيق البرلمانية بشأن عقود التوظيف وتوريد القوى العاملة في الوزارات والهيئات والشركات الحكومية خلال تقريرها عن أبرز معوقات عمل اللجنة، وبناءً على المعوقات التي تم ذكرها فإن لجنة التحقيق لم تتمكن من الوقوف على كافة جوانب التحقيق وبناء قناعة كافية ونهائية بخصوص محاور عمل اللجنة، والتي لخصت في عدم استلام المعلومات التي قامت اللجنة بطلبها كتابياً من الوزارات والهيئات والشركات الحكومية في الموعد المحدد، حيث تأخرت أغلب الجهات في إرسال مرئياتها إلى اللجنة والتي كانت ٥٠ جهة تأخرت من أصل ٥٦ جهة، أي بمعنى التزام ٦ جهات فقط في استلام المعلومات في موعدها المحدد.

وبينت اللجنة أنه لم تقم بعض الجهات الحكومية بتزويد اللجنة بجانب من المعلومات التي تم طلبها (مثل: الإدارة والقسم الذي طلب المناقصة، وجنسية مالك الشركة الفائزة بالعطاء، والبند الذي تم توفير الاعتماد المالي عليه) وغيرها من المعلومات الأخرى، والتي تعد ضرورية لاستكمال التحقيق البرلماني، وذلك بداعي تعارضها مع كل من قانون حماية البيانات الشخصية، وقانون حماية وثائق الدولة.

وأضافت اللجنة: لم تقم بعض الجهات الحكومية بتزويد اللجنة بالمعلومات التي لديها والمتعلقة ببقية الجهات الحكومية. ولم تقم أغلب الوزارات والهيئات والشركات الحكومية التي قدمت مرئياتها للجنة بالرد على كافة استفسارات اللجنة التي قامت بطلبها حيث تم إغفال بعض البيانات التي طلبتها اللجنة، وخصوصاً تلك المتعلقة بإرفاق الوثائق والمستندات المتعلقة بالعقود، حيث قامت وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب بسحب مرئيات عدد من الشركات الحكومية وإعادة تسليمها لاحقًا، الأمر الذي سبب إرباكاً في عمل اللجنة، بالإضافة الى تأخر بعض الردود بحسب الإجراءات التي تقوم بها وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب في مراحل استلام المرئيات ومراجعتها وتسليمها، حيث لوحظ وجود تباين بين تواريخ مرئيات الجهات المعنية، وتاريخ رسالة الوزارة، علاوة على أن إحدى الجهات الحكومية أفادت بذلك أثناء أحد اجتماعات اللجنة.

كما أن بعض نطاق عمل لجنة التحقيق يشمل جميع الوزارات والهيئات والشركات الحكومية، والتي قد تخضع لأنظمة قانونية مختلفة متعلقة بتنظيم شؤون المناقصات والمزايدات والمشتريات وعقود التوظيف، بالإضافة الى عدم نشر بعض القرارات والأنظمة المنظمة لعمل المناقصات والمزايدات.

بالإضافة الى ان هناك تحديات قانونية أثرت في عمل اللجنة، أهمها: التزام اللجنة بالمدة المحددة في كل من المادة (٦٩) من الدستور والمادة (١٦٣) اللائحة الداخلية لمجلس النواب، وهي أربعة أشهر غير قابلة للتمديد بحسب حكم المحكمة الدستورية في الطعن رقم (ط.ح/١/٢٠٢٠) الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٢٠.

العمل: الوزارة بحاجة إلى الموظفين المؤقتين

أكدت وزارة العمل أن الوزارة بحاجة الى الموظفين المؤقتين الذين تم توظيفهم، ولا يمكن للوزارة إدراجهم على الهيكل الوظيفي إذ إن الهياكل الوظيفية تعد وتعدل بواسطة جهاز الخدمة المدنية.

وكشفت الوزارة أنه لم تُستحدث أي وظائف ولم تعدل الهياكل الوظيفية عندما فُصلت وزارة التنمية الاجتماعية عن وزارة العمل، وان الوزارة تتعاقد مع الشركات الحاصلة على شهادة البحرنة، ولا يمكن للوزارة مخالفة واشتراط نسبة بحرنة (١٠٠٪)، إذ إن هناك قراراً يحدد نسب البحرنة المفروضة على كل قطاع، وجميع العاملين في الوزارة من حراس وغيرهم مواطنون، بالإضافة الى ان الوزارة ابرمت (٤) عقود توريد بشأن خدمات تقنية المعلومات، والحراسات، والسواق، والتنظيفات، إضافة إلى بعض عقود تقديم الخدمات، مثل البستنة.

وأشارت الوزارة الى أنه لا يوجد موظفون معينون بطريق التعاقد الداخلي أو الخارجي في الوزارة ولا يوجد توظيف جديد داخلي أو خارجي للفترة المبينة في وزارة العمل، وأنه انتهى عقد موظف أجنبي بطريق التعاقد الخارجي خلال عام ٢٠٢٢ علمًا بأنه وخلال هذه الفترة كانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وزارة واحدة.

التربية: ٨٦٪ نسبة البحرنة في الوزارة.. وسياسة إنهاء عقود الأجانب بشكل تدريجي

أكدت وزارة التربية والتعليم خلال لقائها مع لجنة التحقيق بشأن عقود التوظيف وتوريد القوى العاملة في الوزارات والهيئات والشركات الحكومية، أن الوزارة تستعين بالقطاع الخاص لتوفير بعض الخدمات، مثل خدمة المواصلات للطلبة، والمقاصف، والحراسات، والتنظيفات، ومرافقي ذوي الهمم، وصيانة الشبكات وأجهزة إنذار الحريق، وعقود الصيانة، كما تسعى بقدر الإمكان لدعم العنصر البشري البحريني، وتدفع وجوده في عقودها المبرمة مع القطاع الخاص.

وكشفت الوزارة خلال لقائها انه هناك خطة لتوظيف البحرينيين في جميع الوظائف التابعة للوزارة، وتجاوزت نسبة البحرنة في الوزارة (٨٦%)، بالإضافة الى سياسة إنهاء عقود الأجانب بشكل تدريجي وإحلال البحرينيين مكانهم، وذلك عن طريق خريجي كلية المعلمين، كما يوجد هناك توجه لجعل جميع الحراس بحرينيين، بالإضافة الى عدم وجود توجه لتخصيص الوظائف التعليمية، وبعض المؤسسات الأكاديمية تحتاج إلى الأجانب في بعض التخصصات، مثل قسم اللغات في الجامعات، اما بخصوص المدارس الخاصة فإنها ليست تحت هيكل وزارة التربية والتعليم، ولا تستطيع الوزارة إلزامهم بتوظيف البحرينيين، ولكن هناك تنسيق مع وزارة العمل لتوزيع القوائم على المدارس الخاصة.

وأكدت الوزارة خلال ردها أنها تقوم بإنهاء عقود عدد من المعلمين الوافدين وإحلال معلمين بحرينيين مكانهم، وفي حال الحاجة إلى القوى البشرية غير البحرينية يتم تجديد العقود وفقاً للائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية، وذكرت الوزارة ضوابط التجديد، علماً أن عدد الموظفين المعينين بطريق التعاقد يبلغ (٣٠٧٤) موظفاً، وتؤكد أنها وضمن سياستها المتبعة لبحرنة الوظائف، تقوم بإنهاء عقود عدد من المعلمين الوافدين الذين تم توظيفهم بعقود سنوية مؤقتة وإحلالهم بمعلمين بحرينيين، وذلك عند توافر خريجين بحرينيين، وهو إجراء ينفذ سنويا من أجل بحرنة الوظائف التعليمية، وفي حال الحاجة إلى القوى البشرية «غير البحرينية»، يتم تجديد العقود وذلك بعد أن يتم حصر الموظفين غير البحرينيين المراد تجديد العقود لهم وفقاً للحاجات في الميدان التربوي، يتم التأكد من تقييم الأداء الوظيفي لآخر عام دراسي، حيث يجب ألا يقل عن يفي تماماً بالتوقعات.

وزارة الأشغال: لا تعاقد مع المتقاعدين في الوزارة

أكدت وزارة الاشغال عدم وجود تعاقد مع المتقاعدين في الوزارة، وأن نسبة البحرنة في الوزارة تصل إلى ٨٦٪.

وبينت الوزارة أنه لا يتم اختيار مورد غير الذي رست عليه المناقصة، كما ان جميع الحراس في الوزارة بحرينيون، وهناك عقدان في الوزارة، عقد للشؤون الإدارية، والآخر للأيدي العاملة، والعمالة فيهما بحرينيون.

وكشفت الوزارة في ردها على اللجنة أن لا يوجد في الوزارة عقود توظيف داخلي، حيث إن جميع الموظفين البحرينيين موظفون بنظام التوظيف الدائم، وبشأن التوظيف الخارجي، فيتم إعلان الوظيفة داخليا، وفي حال عدم توافر مرشح بحريني ملائم للوظيفة يتم نشر إعلان خارجي بالتنسيق مع جهاز الخدمة المدنية، أو طلب سير ذاتية عن طريق مؤسسات التوظيف داخلياً أو خارجياً، ويتم استكمال إجراءات التوظيف بالتنسيق مع جهاز الخدمة المدنية، ويبلغ عدد الموظفين المعينين بطريق التعاقد (١١٨) موظفاً غير بحريني، وتم إرفاق جدول تفصيلي بالبيانات.

وزارة الإعلام: ٤ موظفين «أجانب» بعقد عمل خارجي

أوضحت وزارة الاعلام أنها تتبع أنظمة وتشريعات الخدمة المدنية لإبرام عقود التوظيف الداخلي والخارجي، ويبلغ عدد الموظفين بطريق التعاقد في الوزارة (١٠) موظفين منهم موظف بحريني واحد و٢ من الاجانب في استشارات إعلامية وتطويرية وقانونية، و٢ بحريني و٢ أجانب في الشؤون الإعلامية والصحفية، و٣ بحرينيين في الأمن والسلامة والخدمات المساندة.